Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. special, 159-172, E-ISSN: 2709-4251, **P-ISSN:** 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb20261023

Foreign Direct Investment and its Role in Reducing Unemployment and Stimulating Economic Growth: The Iraqi Economy as a Case Study – 2004-2023

Mustafa A. Al-Maamouri [*1], kadhim S. Al-Araji [2]
[1]The Holy Imam Hussein Shrine, Iraq
[2]Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Babylon, Babylon, Iraq
uokerbalamustafa@gmail.com , bus666.kadhum.saad@uobabylon.edu.iq

Article information:
Published: 5–11– 2026

Corresponding author:
Mustafa A. AlMaamouri
uokerbalamustafa@gmail.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The economy faces accumulated challenges, including high unemployment rates, particularly among young people, and the weak contribution of non-oil sectors to GDP, in addition to economic fluctuations related to oil prices. The research problem lies in the structural challenges that the Iraqi economy suffers from, most notably high unemployment rates, weak economic diversification, and excessive dependence on the oil sector, which has negatively affected the sustainability of economic growth. The research aims to demonstrate the role of foreign direct investment in stimulating unemployment and economic growth. The descriptive analytical method was used to reach the research results, which led to a number of conclusions, the most important of which is that foreign direct investment is one of the important tools for supporting economic growth in Iraq, as it provides capital flows that contribute to increasing productive capacity and improving GDP rates, especially in non-oil productive sectors. It also contributes to creating direct and indirect job opportunities through the establishment of new projects and the expansion of existing activities. The researchers recommend working to improve the investment environment by strengthening political and security stability, simplifying administrative procedures, combating corruption, and developing the legal framework regulating investment in a way that ensures the protection of investors and at the same time achieves the national interest.

Keywords: Foreign Direct Investment, Economic Growth, Unemployment, Exchange Rate, Balance of Payments, Inflation, Iraqi Economy

Conclusions:

1. Foreign direct investment (FDI) is considered one of the important instruments for supporting economic growth in Iraq, as it provides capital inflows that contribute to increasing productive capacity and improving gross domestic product (GDP) growth rates, particularly in non-oil productive sectors.
2. Directing foreign investment flows toward diversified productive sectors represents a fundamental condition for supporting macroeconomic stability and reducing inflationary pressures in the long term.
3. Foreign direct investment contributes to creating direct and indirect employment opportunities through the establishment of new projects and the expansion of existing activities. This positively contributes to

مجلة الريادة للمال والاعمال
2026، المجلد السابع، العدد الخاص، الصفحات 159- 172

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الحد من البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي: الاقتصاد العراقي حالة دراسية للمدة 2004-2023

مصطفى أزهر المعموري*[1]، كاظم سعد الاعرجي[2]
[1]العتبة الحسينية المقدسة، العراق
[2]قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، بابل، العراق
bus666.kadhum.saad@uobabylon.edu.iq ، uokerbalamustafa@gmail.com

معلومات البحث:
تاريخ النشر: 2026 –11– 5

المؤلف المراسل:
مصطفى ازهر المعموري
uokerbalamustafa@gmail.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0).

المستخلص:
يواجه الاقتصاد تحديات متراكمة تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين فئة الشباب، وضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب التقلبات الاقتصادية المرتبطة بأسعار النفط اذ تكمن مشكلة البحث في وجود تحديات هيكلية يعاني منها الاقتصاد العراقي، أبرزها ارتفاع معدلات البطالة وضعف التنوع الاقتصادي والاعتماد المفرط على القطاع النفطي، الأمر الذي انعكس سلباً على استدامة النمو الاقتصادي ، وهدف البحث الى بيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنشيط البطالة والنمو الاقتصادي في حين تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى نتائج البحث اذ توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات أهمها يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأدوات المهمة لدعم النمو الاقتصادي في العراق، لما يوفره من تدفقات رأسمالية تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين معدلات الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما في القطاعات الإنتاجية غير النفطية ويساهم أيضا في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة من خلال إقامة المشاريع الجديدة وتوسيع الأنشطة القائمة، ويوصي الباحثان العمل على تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تعزيز الاستقرار السياسي والأمني، وتبسيط الإجراءات الإدارية، ومكافحة الفساد، وتطوير الإطار القانوني المنظم للاستثمار بما يضمن حماية المستثمرين ويحقق في الوقت ذاته المصلحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، البطالة، سعر الصرف، ميزان المدفوعات، التضخم ، الاقتصاد العراقي .

المقدمة :

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز الأدوات المعاصرة التي تعتمدها الدول لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، لما ينطوي عليه من تدفقات رأسمالية، ونقل للتكنولوجيا، وخبرات إدارية، وأساليب إنتاج حديثة تسهم في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتزايد حدة المنافسة بين الدول لجذب الاستثمارات، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر محوراً أساسياً في سياسات الإصلاح الاقتصادي، لاسيما في الدول النامية التي تسعى إلى معالجة اختلالاتها الهيكلية وتقليص فجوة الموارد المحلية.
ويواجه الاقتصاد العراقي تحديات هيكلية عميقة، من أبرزها ارتفاع معدلات البطالة، والاعتماد المفرط على القطاع النفطي، وضعف التنوع الاقتصادي، فضلاً عن محدودية مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدت هذه الاختلالات إلى هشاشة في البنية الاقتصادية، مما يجعل من الضروري البحث عن آليات فاعلة لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل مستدامة. وفي هذا السياق، يبرز الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الخيارات الاستراتيجية التي يمكن أن تسهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية في العراق.

1. مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في وجود تحديات هيكلية يعاني منها الاقتصاد العراقي، أبرزها ارتفاع معدلات البطالة وضعف التنوع الاقتصادي والاعتماد المفرط على القطاع النفطي، الأمر الذي انعكس سلباً على استدامة النمو الاقتصادي ، الا ان مشكلة البحث تكمن في طرح التساؤل الاتي :

- هل يوجد اثر إيجابي للاستثمار الأجنبي في الحد من البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي في العراق ؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على العلاقة التبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من جهة، وبين الاستثمار وسوق العمل من جهة أخرى، في ظل خصوصية البيئة الاقتصادية العراقية.

2. فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها على الرغم من امتلاك الاستثمار الأجنبي المباشر القدرة على الحد من البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي في العراق، إلا أن تأثيره ما يزال محدودًا بسبب التحديات الهيكلية والاقتصادية والمؤسسية التي تواجه بيئة الاستثمار.

هدف البحث:

يهدف البحث الى ما يلي:

1. التعرف على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واهميته.
2. بيان اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية.
3. بيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة وتنشيط النمو الاقتصادي في العراق.
4. التعرف على نوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي والبطالة .

3. حدود البحث :

تكمن الحدود الزمانية والمكانية للبحث في العراق للمدة (2004-2023).

4. منهجية البحث :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي .

5. هيكلية البحث:

من اجل الوصول الى اهداف البحث والتحقق من فرضيته تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث حيث تضمن المبحث الأول (الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر) بينما جاء المبحث الثاني متضمناً (دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة وتنشيط والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي) ثم ختم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العناصر الرئيسة في دعم النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية للدول، ولا سيما في الاقتصادات النامية ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في تدفّق رؤوس الأموال من الشركات أو الأفراد في دولة معينة إلى أنشطة اقتصادية في دولة أخرى، بهدف إنشاء مشاريع اقتصادية جديدة أو توسيع المشاريع القائمة أو الاستحواذ عليها. ويسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور فاعل في تحسين الكفاءة الاقتصادية، ونقل التكنولوجيا، ورفع مستوى الإنتاجية، الأمر الذي يعزز قدرة الدولة المضيفة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ((استثمار حقيقي طويل الأجل في الأصول الإنتاجية، حيث يمتلك المستثمر الأجنبي قدرة ملموسة على التأثير في إدارة المشروع الاستثماري المقام في الدولة المضيفة، وهي دولة غير دولة المستثمر الأم ويُعد هذا النوع من الاستثمار أحد أشكال التحويلات المالية التي لا تُشكّل عبئًا مديونيًا على الدولة المضيفة، إذ يشمل جميع المعاملات الأولية التي تتم بين الطرف المحلي والطرف الأجنبي، فضلًا عن المعاملات اللاحقة بينهما وبين الشركات الأجنبية))**(حسن و مطشر، 2019 :119)**

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقًا لتعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنه ((استثمارات أجنبية في أصول رأسمالية ثابتة داخل دول أخرى، تهدف إلى تحقيق منافع متبادلة لكل من المستثمرين والدولة المضيفة)) **(الجرجري والخطيب،2024: 304)**

وعرّف صندوق النقد الدولي وفق دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عام 1993م الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ((أحد أشكال الاستثمار الدولي الذي يعكس امتلاك كيان مقيم، سواء كان شركة أو مؤسسة أو مصرفًا، في اقتصاد معين لمصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتقوم هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، إلى جانب تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة)) **(الحسناوي ،2023: 20)**

وأيضا يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بانه ((استثمار رأسمالي يقوم به مستثمرون أجانب في اقتصاد دولة أخرى، ويهدف إلى إنشاء شركات جديدة أو توسيع الشركات القائمة في الدولة المضيفة، أو إلى تملّك المستثمر الأجنبي جزءًا من المشروع أو كامل ملكيته. كما يتضمن هذا النوع من الاستثمار مشاركة المستثمر الأجنبي في إدارة المشروع إلى جانب المستثمر الوطني، وقد تكون هذه المشاركة جزئية في بعض الحالات، بينما قد تؤول الإدارة الكاملة للمشروع إلى المستثمر الأجنبي في حالات أخرى)) **(الراشدي، 2024: 188)**

ومن خلال ما تقدم من التعريفات السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بانه ((استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية، ينطوي على نقل أصول مادية أو غير مادية، مع تمتع المستثمر بالقدرة على التأثير في المشروع المقام في بلد غير بلده الأصلي))

ثانيا: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

توجد عدة عوامل تسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه سيتم التركيز على أهم هذه العوامل، وهي: (حسن،2025: 189)

1. **مدى توافر الأيدي العاملة منخفضة التكلفة:** تعتمد العديد من الصناعات على كثافة العمل، مثل صناعة المنسوجات، الأمر الذي يدفع الشركات الأجنبية إلى التوجه نحو الدول النامية التي تتميز بانخفاض أجور العمل، ويعود ذلك في الغالب إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها.
2. **مدى توافر الاستقرار السياسي:** يُعد الاستقرار السياسي من العوامل الأساسية المؤثرة في قرار المستثمر الأجنبي، إذ إن وجود نظام سياسي قائم على احترام الحريات وحماية حقوق المواطنين يعزز الثقة في بيئة الاستثمار، ويشجع المستثمر على اختيار دولة معينة دون غيرها. وفي المقابل، يحجم المستثمرون عن الاستثمار في الدول التي تعاني من

عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية، كالحروب والانقلابات وعدم استقرار الأمن الداخلي.

3. **مدى استقرار السياسة الاقتصادية الكلية:** يمثل استقرار السياسة الاقتصادية الكلية عاملاً محورياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن توفير بيئة اقتصادية مستقرة ومرنة، وقادرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي،
4. إلى جانب الحد من الضغوط التضخمية، يسهم في تعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية. كما يتطلب ذلك فاعلية السياسة المالية من خلال أدواتها الإنفاقية والإيرادية، عبر توجيه الإنفاق الحكومي نحو تطوير البنية التحتية الأساسية، وتقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية المستثمرة. أما السياسة النقدية، فينبغي أن تكون متوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي، من خلال توفير التسهيلات النقدية المناسبة، والمحافظة على الاستقرار النقدي.

ثالثا: أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر :

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدور الذي يمارس على النمو والتنمية في البلد المضيف ويمكن تلخيص تلك الأهمية في النحو الاتي : **(سلمان، 2020: 82-83)**

1. يسهم الاستثمار في زيادة حجم الإنتاج ومستوى الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على ارتفاع الدخل القومي وتحسن متوسط نصيب الفرد، مما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين.
2. يؤدي الاستثمار إلى تعزيز التكوين الرأسمالي للدولة، إلى جانب توفير التخصيصات اللازمة من الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة.
3. يسهم الاستثمار في خلق فرص عمل جديدة داخل الاقتصاد الوطني.
4. يساعد الاستثمار على زيادة عائد رأس المال وتنميته من خلال ارتفاع الأرباح المحتجزة، بما يسهم في حماية الثروة من المخاطر المحتملة.
5. يؤدي الاستثمار إلى إنتاج السلع والخدمات بما يحقق إشباع احتياجات المواطنين، في حين يتم تصدير الفائض إلى الخارج، مما يساهم في توفير العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات، وهو ما يعزز بدوره التكوين الرأسمالي.
6. يسهم الاستثمار في زيادة فرص العمل المتاحة للقوى العاملة والحد من معدلات البطالة.
7. يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر الروابط الاقتصادية مع العالم الخارجي، سواء في قطاع الصناعة التحويلية أو الاستخراجية أو قطاع الخدمات، بما يحقق آثارًا إيجابية على اقتصاد الدولة.
8. تسهم تنمية المهارات المحلية والاستفادة من التكنولوجيا المستوردة في تحسين جودة السلع والخدمات المنتجة، وتمكينها من دخول الأسواق العالمية، بما يعزز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
9. يساهم الاستثمار في توفير الخدمات اللازمة لمواطني الدولة وللقائمين على الأنشطة الاستثمارية.

رابعا: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية

1. اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي من خلال دوره في رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية داخل الاقتصاد. ويتم تحليل هذا الأثر عبر ثلاث قنوات رئيسة تقيس التأثير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على الهياكل الاقتصادية في الدول المضيفة، تتمثل في الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التجارة الخارجية، إضافة إلى الآثار غير المباشرة والتداعيات الخارجية التي تنعكس على قطاع الأعمال في الدول المستضيفة. وعليه، يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات الرئيسة المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين توسعًا ملحوظًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، ويعزى ذلك إلى تبني العديد من الدول، ولا سيما الدول النامية، سياسات تهدف إلى جذب هذا النوع من الاستثمار ضمن استراتيجياتها الشاملة للتنمية الاقتصادية إذ تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم التنمية الاقتصادية للدول المضيفة من خلال زيادة رأس المال، وتحسين الكفاءة الإنتاجية نتيجة نقل التكنولوجيا الحديثة، فضلًا عن تطوير مهارات الإدارة والتسويق والابتكار، التي تؤدي دورًا محوريًا في إدارة الاستثمارات.

ومن جانب آخر، يكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية خاصة في الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة، حيث تحتاج الشركات المحلية إلى مصادر التمويل والخبرات الفنية والإدارية لتوسيع أنشطتها ودخول الأسواق الدولية. كما يُعد الاستثمار الخاص في قطاعات البنية التحتية والطاقة والمياه محركًا أساسيًا للنشاط الاقتصادي، لما له من دور في خلق فرص العمل، وزيادة مستويات الأجور، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.**(إسماعيل واخرون ،2022: 22)**

2. اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة :

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا محوريًا في رفع مستويات التشغيل وتحسين أجور العاملين، إذ تتمتع الشركات الأجنبية بقدرة عالية على خلق فرص عمل جديدة، فضلًا عن تقديمها أجورًا أعلى مقارنةً بنظيراتها المحلية، الأمر الذي يسهم في خفض معدلات البطالة وزيادة القدرة الشرائية للعاملين لديها. وينعكس ذلك إيجابًا على الحد من مستويات الفقر، وهو ما يُعد أحد الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسهم الشركات الأجنبية في خلق فرص العمل داخل الدول المضيفة بطريقتين رئيسيتين؛ الأولى تتمثل في الأثر المباشر، ولا سيما عندما يتخذ الاستثمار شكل مشاريع جديدة، حيث يتطلب ذلك توظيف عمالة خلال مرحلتي الإنشاء والتشغيل. أما الطريقة الثانية فهي الأثر غير المباشر، والذي يتحقق من خلال الروابط الاقتصادية والإنتاجية التي تنشأ بين الشركات متعددة الجنسيات أو فروعها من جهة، والشركات المحلية من جهة أخرى. إذ تؤدي الارتباطات الخلفية إلى زيادة الطلب على المدخلات

والمنتجات المحلية، مما يحفز التوسع في الإنتاج وبالتالي زيادة مستويات التشغيل، في حين تسهم الارتباطات الأمامية في تزويد الشركات المحلية بالمواد والخدمات الضرورية، الأمر الذي يعزز قدرتها الإنتاجية ويؤدي بدوره إلى خلق المزيد من فرص العمل.

كما تسهم الشركات متعددة الجنسيات في رفع إنتاجية العاملين من خلال تدريبهم على أحدث الأساليب والتقنيات الإنتاجية والإدارية والتسويقية إضافة إلى ذلك، تعمل هذه الشركات على إعادة هيكلة سوق العمل المحلي عبر زيادة الطلب على العمالة الماهرة وتقديم أجور مرتفعة نسبيًا، مما يشجع العاملين على تطوير مهاراتهم وتعزيز خبراتهم المهنية بهدف الحصول على فرص العمل المتاحة. ونتيجة لذلك، يزداد عدد العاملين المؤهلين والمدربين في الاقتصاد المحلي وعلاوة على ما سبق، يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من ظاهرة هجرة العمالة الوطنية إلى الخارج، من خلال توفير فرص عمل مجزية داخل الدولة المضيفة، الأمر الذي يحد من استنزاف الكفاءات وهجرة العقول التي تعاني منها العديد من البلدان النامية. غير أن فعالية هذا الدور تبقى مشروطة بعدم لجوء الشركات الأجنبية إلى استقدام الكفاءات الفنية المدربة من خارج الدول المضيفة **.(بو حديد،2020: 166-167)**

3. اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات تأثيرًا مزدوجًا يشمل كلًا من الدولة المصدِّرة لرؤوس الأموال والدولة المستقبِلة لها. ويعبّر ميزان المدفوعات عن إجمالي المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي، سواء ما تتلقاه من إيرادات أو ما تدفعه من نفقات. ففي الدول المصدِّرة للاستثمار، يؤدي خروج رؤوس الأموال إلى زيادة المدفوعات الخارجية، مما قد يسبب عجزًا في ميزان المدفوعات إذا تجاوزت المدفوعات الإيرادات، كما حدث في الولايات المتحدة خلال ستينيات القرن الماضي، الأمر الذي دفعها إلى فرض قيود على استثماراتها الخارجية خلال الفترة (1965–1974).

أما في الدولة المضيفة، فإن الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير يتمثل في زيادة تدفقات النقد الأجنبي، مما يسمح بزيادة الواردات دون الحاجة إلى رفع الصادرات. كما تسهم الشركات الأجنبية، من خلال خبرتها ومعرفتها بالأسواق العالمية وشبكات علاقاتها الدولية، في تسهيل دخول منتجات الدول المضيفة إلى الأسواق الخارجية، بما يساهم في زيادة الصادرات.

إلا أن هذه الآثار الإيجابية غالبًا ما تتراجع في الأجلين المتوسط والطويل، إذ يؤدي نشاط الشركات الأجنبية إلى زيادة استيراد السلع الوسيطة والخدمات، فضلًا عن تحويل الأرباح إلى الخارج، وسداد القروض وفوائدها، ودفع مقابل براءات الاختراع والخدمات الفنية، إضافة إلى تحويل جزء من أجور العاملين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية، مما يشكل ضغطًا متزايدًا على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة. وعلى الرغم من إمكانية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز صادرات الدول النامية، فإن بعض ممارسات الشركات متعددة الجنسيات تحد من هذا الأثر، مثل تقييد صادرات فروعها أو منعها من المنافسة في الأسواق العالمية، أو حصر التصدير في أسواق معينة. كما تسهم سياسات التسعير التحويلي التي تعتمدها هذه الشركات في زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات، من خلال رفع أسعار السلع والخدمات المتبادلة بين الشركة الأم وفروعها. **(الجبوري ،2014: 82-83)**

4. اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف :

تنجذب الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول التي تشهد تخفيضًا في قيمة عملتها المحلية، إذ يؤدي تخفيض العملة إلى خفض تكاليف الإنتاج والاستثمار عند مقارنتها بالتكاليف السائدة في بلد المنشأ، مما يزيد من ربحية الاستثمارات الأجنبية. وتأخذ هذه الشركات في الحسبان توقعات أسعار الصرف المستقبلية عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية، بهدف تحديد اتجاهات وحجم التدفقات الاستثمارية وتؤثر التقلبات في أسعار الصرف بشكل مباشر في ربحية المشروعات الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الاستثمارية الأخرى، حيث يسهم انخفاض قيمة العملة المحلية في تقليل تكاليف الإنتاج والاستثمار، الأمر الذي يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر جاذبية وربحية بالنسبة للمستثمرين الأجانب. **(الخطيب، 2006: 101)**

5. اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم :

تُعدّ سلامة الأوضاع الاقتصادية، ولا سيما النقدية منها، واستقرارها من العوامل الأساسية التي تُسهم بدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات المناسبة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية. ويُعدّ تحقيق معدلات تضخم مقبولة من أهم مفاتيح هذا الاستقرار، إذ يعكس ذلك وجود أسعار فائدة حقيقية موجبة، فضلًا عن توفر علاقات صناعية جيدة وسعر صرف مستقر وينظر المستثمر الأجنبي إلى معدلات التضخم المنخفضة بوصفها أساسًا مهمًا لبناء اقتصاد السوق، لما لها من دور في تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني وعلى العكس من ذلك، فإن ارتفاع معدلات التضخم أو حدوث تذبذب في أسعار الصرف ينعكس سلبًا على المناخ الاستثماري في الدولة، وعلى القرارات الاستثمارية بشكل عام. وقد تلجأ بعض الدول إلى اتباع سياسات نقدية انكماشية أو توسعية تبعًا لطبيعة الاختلالات في أوضاعها الاقتصادية. إذ تهدف السياسة النقدية الانكماشية إلى معالجة التضخم والعجز في ميزان المدفوعات، إلا أن هذه السياسة غالبًا ما تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على حجم الاستثمار.

وتؤكد النظرية الاقتصادية وجود علاقة عكسية بين الطلب الاستثماري وسعر الفائدة، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى زيادة تكاليف الحصول على القروض، وبالتالي ارتفاع تكاليف تنفيذ المشاريع وانخفاض هوامش الأرباح المتوقعة. أما في حال اتباع سياسة نقدية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، فإن زيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وزيادة حجم الائتمان، مما يشجع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. كما تسهم هذه الزيادة في توسيع حجم السوق وتعزيز الاستثمار والإنتاج نتيجة ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، إلا أن تحقق هذه الآثار الإيجابية يبقى مرهونًا بمرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادة في الطلب الكلي، وإلا فإن ذلك قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية. **(سمينة ،2013: 108)**

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة وتنشيط والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي

أولا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:

بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر بالتوجه إلى العراق مع المراحل الأولى لاكتشاف النفط الخام عام 1927م. إلا أن هشاشة الأوضاع السياسية آنذاك، نتيجة خضوع العراق للانتداب البريطاني، حالت دون تحقيق هذه الاستثمارات أثراً مباشراً في مسار التنمية الاقتصادية. ولم يظهر الأثر التنموي للاستثمار الأجنبي إلا بعد إنشاء مجلس الإعمار، الذي تولّى تنفيذ عدد من المشاريع التنموية بالتعاون مع شركات أجنبية، من بينها شركة سوسايتي الفرنسية التي نفذت مشروع الحبانية لخزن مياه الأمطار، إضافة إلى شركتي ومبي وكوسترا الإيطاليتين اللتين أقامتا مشروع الأسمدة الطبيعية في محافظة البصرة، فضلاً عن مشاركة شركات أجنبية أخرى في تنفيذ مشاريع إنمائية مهمة داخل العراق، ومع التغيرات السياسية التي شهدتها العقود اللاحقة من القرن العشرين، لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى يتناسب مع الإمكانات الاقتصادية التي يمتلكها العراق، إذ اعتمدت الدولة في تلك المرحلة بدرجة كبيرة على الجهد الوطني في تنفيذ مشاريعها التنموية. كما أسهم اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية عام 1980م، وما تلاها من حروب وصراعات متعاقبة، في إضعاف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واستمر هذا الوضع حتى مطلع عقد التسعينات، حين فُرضت على العراق عقوبات اقتصادية دولية أدت إلى انخفاض هذه التدفقات إلى مستويات متدنية للغاية، إن لم تكن شبه معدومة. **(العقابي والوائلي،2025: 2476)**

وبعد عام 2003، شهد الاقتصاد العراقي درجة من الانفتاح على الاقتصاد العالمي عقب رفع الحصار الاقتصادي. ويُعد إقرار قانون رقم (39) لسنة 2004 من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة، برئاسة الحاكم المدني بول بريمر، من أبرز التطورات المتعلقة بالاستثمار، إذ فتح هذا القانون المجال أمام المستثمرين الأجانب بصورة واسعة، بما يخدم مصالحهم بدرجة كبيرة، من دون مراعاة كافية للمنافع الاقتصادية المتحققة للعراق. كما صدر لاحقاً قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006، الذي كان يُؤمَل أن يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجذب الخبرات الفنية، وتنمية الموارد البشرية، وتوفير فرص عمل للعراقيين في الاقتصاد الحقيقي. إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ظل محدوداً حتى بعد صدور هذه القوانين، كما هو موضح في الجدول رقم (1)، ويُعزى ذلك إلى جملة من العوامل، أبرزها عدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن انتشار الفساد الإداري والمالي الذي أثر سلباً في أداء المؤسسات الاقتصادية. **(حسن، 2025: 190)**

جدول (1): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة 2004-2023 (مليون دينار)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو %
2004	343331.3	-
2005	435327.7	26.79
2006	42945	-90.13
2007	347008.4	708.029
2008	607355	75.02
2009	513362.6	-15.47
2010	417313.4	-18.70
2011	533534.1	27.84
2012	563246.1	5.56
2013	1406435	149.70
2014	1297572	-7.74
2015	2218009	70.93
2016	1882517	-15.12
2017	1463613	-22.25
2018	1447550	-1.09
2019	934711.2	-35.42
2020	881254.1	-5.71
2021	785012.2	-10.92
2022	832508.0	6.05
2023	828699.0	-0.45

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

- **البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية، لسنوات متفرقة .**

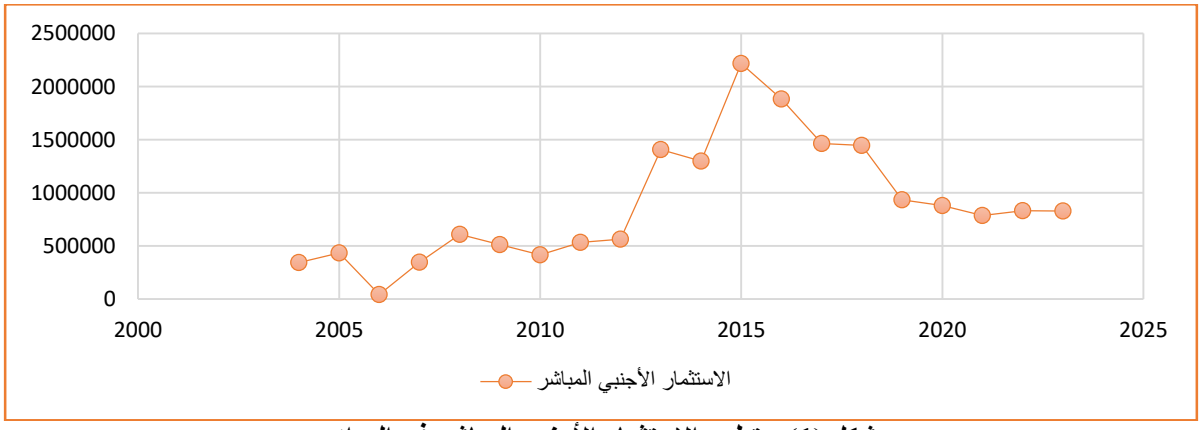
يتضح من بيانات الجدول (1) وشكل (1) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2005 لتصل إلى (435,327.7) مليون دينار، مقارنة بعام 2004 الذي بلغت فيه (343,331.3) مليون دينار، ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة التدفقات الخارجية إلى داخل العراق. إلا أن هذه التدفقات تراجعت في عام 2006 لتسجل (42,945) مليون دينار، وبمعدل انخفاض بلغ (90.13%).

كما تُظهر البيانات حدوث تذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المدة (2007–2012)، إذ ارتفعت في عام 2007 لتبلغ (347,008.4) مليون دينار، واستمرت في الارتفاع خلال عام 2008 مسجلة (607,355) مليون دينار. غير أنها انخفضت في عام 2009 لتصل إلى (513,362.6) مليون دينار، ثم عاودت الارتفاع في عام 2011 لتبلغ (533,534.1) مليون دينار وبمعدل نمو قدره (27.84%)، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في عام 2012 لتصل إلى (563,246.1) مليون دينار.

أما خلال عامي 2013 و2014، فقد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً واضحاً، إذ بلغ في عام 2013 نحو (1,406,435) مليون دينار، ثم انخفض في عام 2014 إلى (1,297,572) مليون دينار، حيث بلغ معدل النمو في عام 2013 نحو (149.70%)، في حين تراجع في عام 2014 إلى (–7.74%). ويُعزى هذا الانخفاض إلى تفاقم الأوضاع الأمنية التي عانى منها الاقتصاد العراقي، ولا سيما أزمة تنظيم داعش، فضلاً عن انخفاض النفقات الاستثمارية وتراجع أسعار النفط الخام.

وفي عام 2015، عاود الاستثمار الأجنبي المباشر الارتفاع ليبلغ (2,218,009) مليون دينار، محققاً معدل نمو قدره (70.93%)، نتيجة زيادة التدفقات الخارجية إلى داخل البلاد. إلا أن هذه التدفقات بدأت بالانخفاض مجدداً خلال الأعوام (2016–2018) لتصل في عام 2018 إلى (1,447,550) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (–1.09%).

وفي عام 2019، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الانخفاض الذي سبقه، محققاً زيادة بلغت (934,711.2) مليون دينار. غير أن عام 2020 شهد تراجعاً جديداً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى (8,812,541) مليون دينار، مسجلة معدل نمو سالب بلغ (–5.71%)، ويُعزى ذلك إلى تداعيات أزمة جائحة كوفيد-19 في حين ارتفع الاستثمار الأجنبي في عام 2022 ليصل الى (832508.0) بعد التراجع الذي شهده في عام 2021 بمعدل نمو بلغ (6.05%)



شكل (1) : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق
الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (1)

ثانيا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من معدلات البطالة في العراق:

تُعدّ البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية الكلية التي تواجه معظم دول العالم، وبخاصة الدول النامية، حيث تتسم هذه الدول بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومحدودية فرص العمل مقارنة بالزيادة السكانية. ومن المنظور الاقتصادي، يُمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتحسين أوضاع سوق العمل، وتعزيز مستويات الإنتاجية. ومع ذلك، تشير الأدبيات الاقتصادية إلى محدودية الدراسات التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات بطالة الشباب على وجه الخصوص وتؤكد الرؤية التقليدية أهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور في تعزيز الطلب على العمالة في الدولة المضيفة عبر تحفيز النمو الاقتصادي، إذ لا يقتصر هذا الأثر على القطاعات التي تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب، بل يمتد ليشمل القطاعات الداعمة للصناعات المحلية.

وفي هذا السياق، أشار ريكاردو (1821) إلى وجود علاقة بين الاستثمار والبطالة من خلال صياغته لنظرية نمو البطالة، التي تفترض وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار وتوسّع الإنتاج وخلق فرص العمل غير أن الاعتماد على تقنيات إنتاج كثيفة رأس المال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى تقليص الطلب على العمالة، ومن ثمّ الإسهام في ارتفاع معدلات البطالة. **(الجرجري والخطيب،2024: 309- 310**

ويوضح جدول (2) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنشيط البطالة في العراق للمدة 2004-202

جدول (2) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنشيط البطالة في العراق للمدة 2004-2023 (مليون دينار)

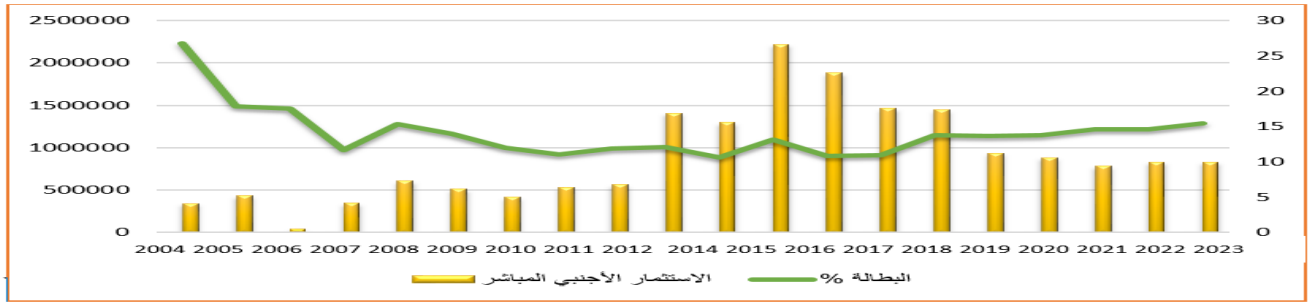
السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو الاستثمار الأجنبي المباشر	البطالة %
2004	343331.3	-	26.8
2005	435327.7	26.79	17.9
2006	42945	-90.13	17.5
2007	347008.4	708.029	11.7
2008	607355	75.02	15.3
2009	513362.6	-15.47	14
2010	417313.4	-18.70	12
2011	533534.1	27.84	11
2012	563246.1	5.56	11.9
2013	1406435	149.70	12.1
2014	1297572	-7.74	10.6
2015	2218009	70.93	13.18
2016	1882517	-15.12	10.8
2017	1463613	-22.25	10.9
2018	1447550	-1.09	13.8
2019	934711.2	-35.42	13.65
2020	881254.1	-5.71	13.77
2021	785012.2	-10.92	14.6
2022	832508.0	6.05	14.6
2023	828699.0	-0.45	15.4

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

- **البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية، لسنوات متفرقة .**
- **وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.**

يتضح من الجدول (2) وشكل (2) أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر اتسم بالانخفاض النسبي في عام 2004، إذ سجل أدنى مستوياته خلال مدة الدراسة، ثم بدأ بالاتجاه نحو الارتفاع في السنوات اللاحقة مع تذبذب واضح في معدلات النمو. وقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى قيمة له خلال عام 2014، في حين سُجل أدنى مستوى له في عام 2004.

ويتضح أيضا أن الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع تعتمد بدرجة كبيرة على الكوادر الأجنبية الفنية، في حين يقتصر توظيف الأيدي العاملة الوطنية في الغالب على بعض الأعمال الإدارية. وقد أسهم هذا النمط من الاستثمار في إحداث آثار سلبية على ميزان المدفوعات العراقي، ولا سيما من خلال تحويل الأرباح وأجور العاملين الأجانب إلى الخارج. فضلاً عن ذلك، لم يحقق الاقتصاد العراقي استفادة



شكل (2) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في العراق
الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (2)

ملموسة من نقل الخبرات وبناء كوادر وطنية متخصصة في مجال استخراج النفط، الأمر الذي أدى إلى تعميق حالة الاعتماد المتزايد على الشركات الأجنبية خلال سنوات الدراسة

ثالثا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنشيط النمو الاقتصادي:

تُشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي إذ يُسهم تزايد هذه التدفقات في تحفيز النمو الاقتصادي عبر تعزيز أداء القطاعات الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وخلق فرص عمل جديدة. وعليه، تُعد نسبة إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا ذا دلالة تحليلية لقياس مدى إسهام هذا النوع من الاستثمار في دعم الاقتصاد الوطني. كما تعكس هذه النسبة كفاءة البيئة الاستثمارية في الدولة المضيفة وقدرتها على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتوظيفها بما يحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا وملموسًا. (المرشدي واخرون ،2025: 821)

ويوضح جدول (3) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2023:

جدول (3) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2023 (مليون دينار)

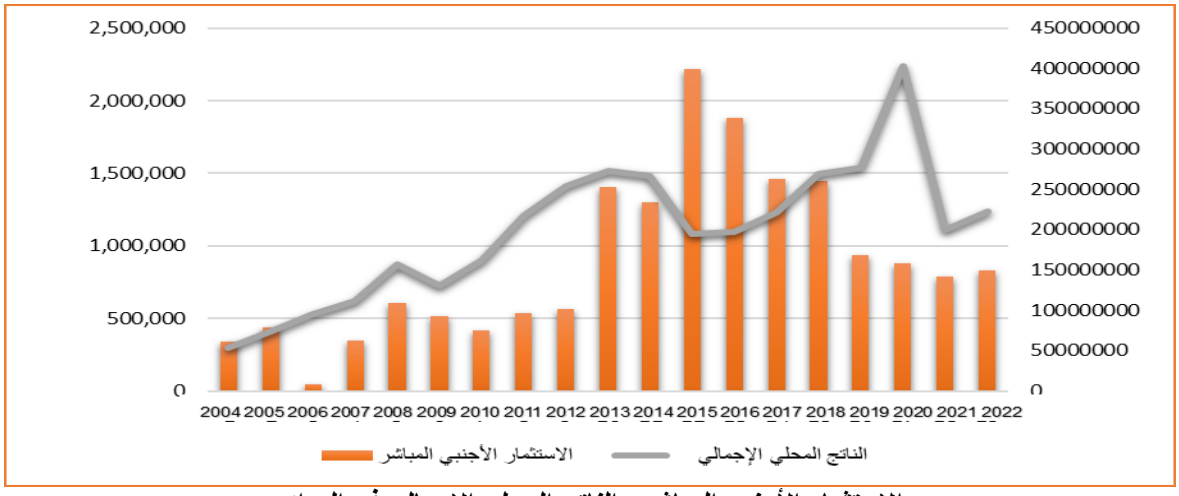
السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التغير%
2004	343331.3	-	53235358.7	-
2005	435327.7	26.79	73533598.6	38.13
2006	42945	-90.13	95587954.8	29.99
2007	347008.4	708.029	111455813	16.60
2008	607355	75.02	157026062	40.89
2009	513362.6	-15.47	130642187	-16.80
2010	417313.4	-18.70	162064566	24.05
2011	533534.1	27.84	217327107	34.10
2012	563246.1	5.56	254225491	16.98
2013	1406435	149.70	273587529	7.62
2014	1297572	-7.74	266332655	-2.65
2015	2218009	70.93	194680972	-26.90
2016	1882517	-15.12	196924142	1.15
2017	1463613	-22.25	221665710	12.56
2018	1447550	-1.09	268918874	21.32
2019	934711.2	-35.42	276157866.6	2.69
2020	881254.1	-5.71	402220202.2	-21.91
2021	785012.2	-10.92	200024202.2	39.64
2022	832508.0	6.05	222022024.2	27.20
2023	828699.0	-0.45	220022220.2	-13.84

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

- **البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية، لسنوات متفرقة .**

يتضح من بيانات الجدول (1) وجود تباين في اتجاهات كلٍّ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004–2023)، مع ملاحظة وجود علاقة ارتباط موجبة في عدد من السنوات، وإن اتسمت هذه العلاقة بعدم الاستقرار في سنوات أخرى ففي عام 2004 بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (343,331.3) مليون دينار، في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي (53,253,558.7) مليون دينار. وفي عام 2005 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى (435,327.7) مليون دينار بمعدل نمو قدره (26.79%)، تزامن ذلك مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى (73,533,598.6) مليون دينار وبمعدل تغير بلغ (38.13%) إلا أن عام 2006 شهد تراجعًا حادًا في الاستثمار الأجنبي المباشر ليبلغ (42,945) مليون دينار وبمعدل نمو (-90.13%)، مقابل استمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى (95,587,954.8) مليون دينار وبمعدل (29.99%) وفي عام 2007 عاود الاستثمار الأجنبي الارتفاع ليسجل (347,008.4) مليون دينار وبمعدل نمو مرتفع بلغ (708.02%)، كما ارتفع الناتج المحلي إلى (111,455,813) مليون دينار وبمعدل (16.60%) وخلال عام 2008 استمرت الاتجاهات التصاعدية، إذ بلغ الاستثمار الأجنبي (607,355) مليون دينار بمعدل نمو (75.02%)، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (157,026,062) مليون دينار وبمعدل (40.89%). غير أن عام 2009 شهد تراجعًا في المؤشرين، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي إلى (513,362.6) مليون دينار بمعدل (-15.47%)، كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى (130,642,187) مليون دينار بمعدل (-16.80%) وفي عام 2010 استمر انخفاض

الاستثمار الأجنبي ليبلغ (417,313.4) مليون دينار بمعدل (-18.70%)، مقابل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى (162,064,566) مليون دينار وبمعدل (24.05%). ثم عاود المؤشران الارتفاع في عام 2011، حيث سجل الاستثمار الأجنبي (533,534.1) مليون دينار بمعدل (27.84%)، وبلغ الناتج المحلي (217,327,107) مليون دينار بمعدل (34.10%)، واستمر النمو في عام 2012 مع بلوغ الاستثمار الأجنبي (563,246.1) مليون دينار والناتج المحلي (254,225,491) مليون دينار وفي عام 2013 قفز الاستثمار الأجنبي إلى (1,406,435) مليون دينار بمعدل نمو مرتفع بلغ (149.70%)، في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (273,587,529) مليون دينار وبمعدل (7.62%). إلا أن عام 2014 شهد تراجعًا نسبيًا في كلا المؤشرين، إذ انخفض الاستثمار إلى (1,297,572) مليون دينار بمعدل (-7.74%)، وتراجع الناتج المحلي إلى (266,332,655) مليون دينار بمعدل (-2.65%) أما في عام 2015 فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي إلى (2,218,009) مليون دينار بمعدل (70.93%)، في مقابل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى (194,680,972) مليون دينار وبمعدل (-26.90%). وفي عام 2016 تراجع الاستثمار إلى (1,882,517) مليون دينار بمعدل (-15.12%)، بينما سجل الناتج المحلي ارتفاعًا طفيفًا بلغ (196,924,142) مليون دينار وبمعدل (1.15%) وخلال المدة (2017–2019) اتسمت تدفقات الاستثمار الأجنبي بالانخفاض التدريجي، إذ بلغت (1,463,613) مليون دينار عام 2017، و(1,447,550) مليون دينار عام 2018، ثم (934,711.2) مليون دينار عام 2019، في حين واصل الناتج المحلي الإجمالي اتجاهًا تصاعديًا ليصل إلى (276,157,866.6) مليون دينار في عام 2019 وفي عام 2020 انخفض الاستثمار الأجنبي إلى (881,254.1) مليون دينار بمعدل (-5.71%)، مقابل تذبذب واضح في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ (402,220,202.2) مليون دينار. واستمر تراجع الاستثمار في عام 2021 ليصل إلى (785,012.2) مليون دينار، ثم ارتفع نسبيًا في عام 2022 إلى (832,508.0) مليون دينار قبل أن يستقر عند (828,699.0) مليون دينار في عام 2023. أما الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل (222,022,024.2) مليون دينار عام 2022 قبل أن ينخفض إلى (220,022,220.2) مليون دينار في عام 2023 بمعدل تغير سالب بلغ (-13.84%).



الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في العراق
الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (3)

يتضح من الشكل أعلاه وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات، إلا أن هذه العلاقة اتسمت بالتذبذب نتيجة تأثيرات اقتصادية وأمنية داخلية وخارجية، مما يشير إلى حساسية تدفقات الاستثمار الأجنبي للتقلبات الاقتصادية ومدى انعكاسها على الأداء الكلي للاقتصاد.

رابعا: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سعر الصرف:

يُعدّ سعر الصرف من العوامل الاقتصادية الكلية المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي عملية اتخاذ القرار الاستثماري في البلد المضيف إذ إن التقلبات المستمرة في أسعار الصرف، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، تنعكس بصورة مباشرة على مستوى الأرباح المتوقعة والعوائد الاستثمارية، مما يزيد من درجة عدم اليقين التي تحيط بالمشروعات الاستثمارية كما أن تغيرات سعر الصرف تؤثر في هيكل التكاليف الإنتاجية للمشروعات، لاسيما تلك التي تعتمد على مدخلات مستوردة، الأمر الذي قد يحدّ من جاذبية البيئة الاستثمارية ويؤثر في كفاءة تخصيص الموارد **(حسن ومطشر ، 2024: 127)** .

ونلاحظ من خلال الجدول (4) وشكل (4) وجود تداخل واضح بين حركة رؤوس الأموال الأجنبية والتطورات النقدية، في إطار بيئة اقتصادية اتسمت بعدم الاستقرار وتأثرها بالصدمات الداخلية والخارجية، فضلًا عن توجهات السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي وعكس سعر الصرف الموازي تقلبات ملحوظة خلال المدة (2004–2021). فقد بلغ (1462) دينارًا للدولار عام 2004، وارتفع إلى (1478) دينارًا عام 2005، ثم اتجه نحو الانخفاض في عام 2006 إلى (1396) دينارًا، واستمر في التراجع حتى بلغ (1180) دينارًا عام 2008.

وشهد استقرارًا نسبيًا خلال عامي 2009 و2010 عند حدود (1185) دينارًا، قبل أن يرتفع إلى (1217) دينارًا عام 2011، ويستقر نسبيًا في عامي 2012 و2013 عند (1222) دينارًا. ثم انخفض في عام 2014 إلى (1206) دينارًا، وارتفع تدريجيًا في عام 2016 إلى (1303) دينارًا، قبل أن يعاود الانخفاض في 2017 و2018. وفي عام 2020 سجل قفزة واضحة ليصل إلى (1351) دينارًا بمعدل نمو (12.4%)، واستمر بالارتفاع في عام 2021 إلى (1474.055) دينارًا.

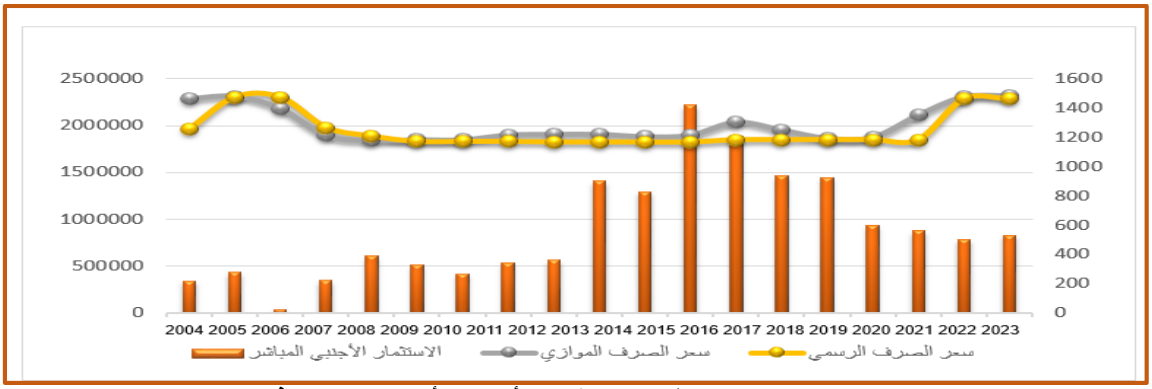
أما سعر الصرف الرسمي، فقد اتسم بدرجة أكبر من الاستقرار النسبي، إذ بلغ (1254.57) دينارًا عام 2004، وارتفع إلى (1473) دينارًا عام 2005، ثم انخفض تدريجيًا حتى استقر عند (1170) دينارًا خلال المدة (2009–2011). واستمر الاستقرار النسبي حتى عام 2020 عند حدود (1182) دينارًا تقريبًا، قبل أن يشهد تعديلًا جوهريًا في عام 2021 ليصل إلى (1460) دينارًا بمعدل نمو مرتفع (23.5%)، في إطار إعادة مواءمة السياسة النقدية مع التطورات المالية والاقتصادية.

جدول (4) الاستثمار الأجنبي المباشر وأسعار الصرف في العراق

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو %	سعر الصرف الموازي	معدل النمو %	سعر الصرف الرسمي	معدل النمو %
2004	343331.3	-	1462	-	1254.57	-
2005	435327.7	26.79	1478	1.1	1473	17.4
2006	42945	-90.13	1396	-5.5	1472	-0.1
2007	347008.4	708.029	1214	-13.0	1266	-14.0
2008	607355	75.02	1180	-2.8	1206	-4.7
2009	513362.6	-15.47	1185	0.4	1170	-3.0
2010	417313.4	-18.70	1185	0.0	1170	0.0
2011	533534.1	27.84	1217	2.7	1170	0.0
2012	563246.1	5.56	1222	0.4	1166.17	-0.3
2013	1406435	149.70	1222	0.0	1166	0.0
2014	1297572	-7.74	1206	-1.3	1166	0.0
2015	2218009	70.93	1216	0.8	1166	0.0
2016	1882517	-15.12	1303	7.2	1182	1.4
2017	1463613	-22.25	1251	-4.0	1182	0.0
2018	1447550	-1.09	1195	-4.5	1182	0.0
2019	934711.2	-35.42	1202	0.6	1182	0.0
2020	881254.1	-5.71	1351	12.4	1182	0.0
2021	785012.2	-10.92	1474.055	9.1	1460	23.5
2022	832508.0	6.05	1482	0.53	1460	0.0
2023	828699.0	-0.45	1531	3.3	1470	0.68

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

- **البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية، لسنوات متفرقة .**



شكل (4) يوضح تطور الاستثمار الأجنبي وأسعار الصرف في العراق
الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (4)

يتضح أن فترات ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي غالبًا ما اقترنت باستقرار نسبي في سعر الصرف، نتيجة تحسن عرض النقد الأجنبي وتعزيز الاحتياطيات الدولية. في المقابل، ارتبطت فترات تراجع الاستثمار بزيادة الضغوط على سوق الصرف، ولا سيما في السوق الموازية، ما يعكس العلاقة العكسية بين وفرة العملات الأجنبية ومستوى سعر الصرف. غير أن هذه العلاقة لا تُعد مباشرة بالكامل، إذ تتوسطها عوامل هيكلية أهمها طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، ومستوى الاستقرار الأمني، وفعالية أدوات السياسة النقدية.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن ديناميكية الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف في العراق خلال مدة الدراسة تعكس تفاعلًا معقدًا بين المتغيرات الحقيقية والنقدية، حيث يسهم الاستثمار الأجنبي في دعم الاستقرار النقدي متى ما توافرت بيئة اقتصادية وأمنية مستقرة، في حين تؤدي الصدمات الداخلية والخارجية إلى إضعاف هذا الدور وتعميق تقلبات سوق الصرف.

خامسا اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التضخم:

تُعدّ ظاهرة التضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد العراقي، ولا سيّما في ظلّ الاضطرابات السياسية والأمنية والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها البلد خلال الفترات الماضية، والتي انعكست سلباً على انتظام عمل السوق المحلية واستقرارها. كما ترتبط هذه الظاهرة بجملة من العوامل النقدية والمالية، من بينها عدم استقرار سعر الصرف وما يترتب عليه من تقلبات في المستوى العام للأسعار فضلاً عن ذلك، يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية واضحة، لاسيّما عدم التوازن بين جانبي العرض والطلب، نتيجة انخفاض مستوى الإنتاج المحلي وضعف قدرته على تلبية الطلب الداخلي (4.6%) عام 2023 بفعل تقلبات سعر الصرف والضغوط الخارجية المتزايد، الأمر الذي يسهم في دفع الأسعار نحو الارتفاع المستمر. ويضاف إلى ذلك التوسع في عرض الكتلة النقدية دون أن يقابله نمو حقيقي في الإنتاج، فضلاً عن غياب سياسة مالية فاعلة تسهم في تحفيز الاستثمار المحلي وتعزيز الطاقات الإنتاجية، مما يفاقم الضغوط التضخمية ويعمّق آثارها على الاستقرار الاقتصادي الكلي.**(الكرعاوي ،2023: 89)**

ويتضح من خلال الجدول (5) والشكل (5) ان الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004–2023) شهد تفاعلاً واضحاً بين تطورات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومسار معدلات التضخم، في ظل بيئة اقتصادية اتسمت بعدم الاستقرار الهيكلي وتقلبات الأوضاع الأمنية والمالية والنقدية وبالتوازي مع ذلك، شهدت معدلات التضخم في العراق تقلبات ملحوظة خلال المدة نفسها. فقد بلغ معدل التضخم (26.83%) في عام 2004 نتيجة ضعف مرونة القطاعات الإنتاجية الأساسية، ولا سيما الصناعة والزراعة، فضلاً عن محدودية استجابة العرض المحلي لضغوط الطلب الكلي. وارتفع المعدل بصورة حادة في عام 2006 إلى (53.11%) بفعل الصدمات الاقتصادية والاختناقات الهيكلية وغياب التنويع في مصادر الإيرادات العامة ومع تحسن أدوات السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي، انخفض معدل التضخم إلى (5.59%) عام 2011، وتراوح خلال المدة (2012–2019) بين (6.06%– 0.4%)، مسجلاً اتجاهاً تنازلياً يعكس نجاح السياسة النقدية في تحقيق قدر من الاستقرار السعري، إذ بلغ أدنى مستوياته في عام 2019 عند (–0.9%). غير أن عام 2020 شهد ارتفاعه إلى (3.2%) نتيجة تداعيات الجائحة وانخفاض أسعار النفط، ثم بلغ (2.8%) عام 2021 وانخفض إلى (2.6%) عام 2022، قبل أن يرتفع مجدداً

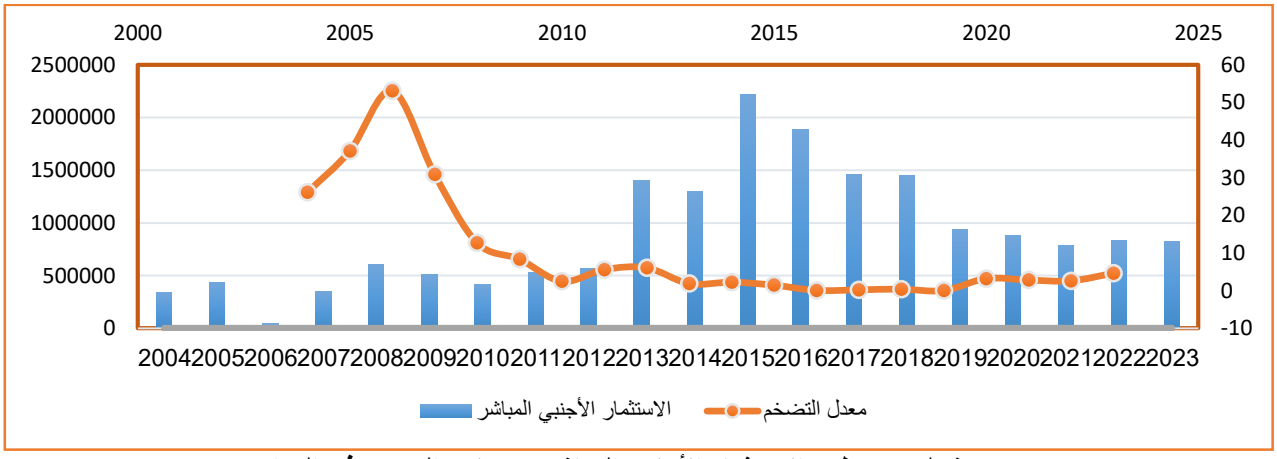
جدول (5) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم في العراق

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو %	معدل التضخم
2004	343331.3	-	26.1
2005	435327.7	26.79	37.09
2006	42945	-90.13	53.11
2007	347008.4	708.029	30.89
2008	607355	75.02	12.7
2009	513362.6	-15.47	8.34
2010	417313.4	-18.70	2.46
2011	533534.1	27.84	5.59
2012	563246.1	5.56	6.06
2013	1406435	149.70	1.86
2014	1297572	-7.74	2.24
2015	2218009	70.93	1.44
2016	1882517	-15.12	0.06
2017	1463613	-22.25	0.19
2018	1447550	-1.09	0.4
2019	934711.2	-35.42	-0.2

2020	881254.1	-5.71	3.2
2021	785012.2	-10.92	2.8
2022	832508.0	6.05	2.6
2023	828699.0	-0.45	4.6

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

- **البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية، لسنوات متفرقة .**



شكل (5) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم في العراق
الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على جدول (5)

يتضح أن تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتركزها في قطاعات محدودة، أسهما في استمرار الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي، ولا سيما ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، مما أبقى الاقتصاد عرضة لتقلبات العرض والصدمات الخارجية. وعليه، فإن تعزيز بيئة الاستثمار وتوجيه التدفقات الأجنبية نحو القطاعات الإنتاجية المتنوعة يمثلان شرطاً أساسياً لدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي والحد من الضغوط التضخمية على المدى الطويل.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولا : الاستنتاجات:

1. يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأدوات المهمة لدعم النمو الاقتصادي في العراق، لما يوفره من تدفقات رأسمالية تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين معدلات الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما في القطاعات الإنتاجية غير النفطية.
2. ان توجه التدفقات الأجنبية نحو القطاعات الإنتاجية المتنوعة يمثلان شرطاً أساسياً لدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي والحد من الضغوط التضخمية على المدى الطويل.
3. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة من خلال إقامة المشاريع الجديدة وتوسيع الأنشطة القائمة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تخفيض معدلات البطالة، خصوصاً إذا ما تم توجيهه نحو القطاعات كثيفة العمالة.
4. لا يقتصر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الجوانب الكمية للنمو، بل يمتد ليشمل نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية والمهارات الفنية، مما يعزز كفاءة الموارد البشرية ويرفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.
5. أن ديناميكية الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف في العراق خلال مدة الدراسة تعكس تفاعلًا معقدًا بين المتغيرات الحقيقية والنقدية، حيث يسهم الاستثمار الأجنبي في دعم الاستقرار النقدي متى ما توافرت بيئة اقتصادية وأمنية مستقرة
6. يتأثر حجم وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بجملة من العوامل المؤسسية والهيكلية، مثل الاستقرار السياسي والأمني، ووضوح التشريعات، وكفاءة الجهاز الإداري، وتوافر البنية التحتية، مما يحدّ أحياناً من قدرته على تحقيق الأثر التنموي المرجو.
7. إن تركّز الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي يقلل من الأثر المتوقع على معالجة البطالة، نظراً للطبيعة الرأسمالية الكثيفة لهذا القطاع، وهو ما يستدعي تنويع قاعدة الاستثمارات باتجاه قطاعات أكثر توليداً لفرص العمل.

ثانيا: التوصيات:

1. العمل على تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تعزيز الاستقرار السياسي والأمني، وتبسيط الإجراءات الإدارية، ومكافحة الفساد، وتطوير الإطار القانوني المنظم للاستثمار بما يضمن حماية المستثمرين ويحقق في الوقت ذاته المصلحة الوطنية.
2. توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ولا سيما الصناعة التحويلية والزراعة والسياحة والخدمات، بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد المفرط على القطاع النفطي.

3. تبني سياسات تحفيزية تشجع المستثمرين الأجانب على إقامة مشاريع كثيفة العمالة، وربط منح الحوافز الاستثمارية بمستوى التشغيل الفعلي ونقل التكنولوجيا وتدريب الكوادر الوطنية.
4. تعزيز التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من خلال تشجيع الشراكات بين الشركات الأجنبية والوطنية، بما يسهم في توطين المعرفة وزيادة القيمة المضافة داخل الاقتصاد العراقي.
5. تطوير رأس المال البشري عبر إصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني، بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات الشركات الأجنبية، لضمان تحقيق أقصى استفادة من التدفقات الاستثمارية.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد

References:

1. Ismail, M., et al. (2022). Al-Istithmar al-Ajnabi al-Mubashir. Arab Monetary Fund.
2. Ben Smaina, D. (2013). Tahlil Athar al-Siyasat al-Iqtisadiyya ‘ala Tanmiyat al-Istithmarat al-Ajnabiyya al-Mubashira fi Zill al-Islahat al-Iqtisadiyya: Dirasat Halat al-Jaza’ir. Doctoral dissertation, University of Mohamed Khider, Biskra, Algeria.
3. Bou Hadid, L. (2020). Al-Istithmar al-Ajnabi al-Mubashir wa Atharuhu ‘ala Ba‘d al-Mutaghayyirat al-Iqtisadiyya al-Tanmawiyya. Journal of the History of Science, (5), Algeria.
4. Al-Jubouri, A. (2014). Dawr al-Istithmar al-Ajnabi al-Mubashir fi al-Tanmiyya al-Iqtisadiyya. Dar Al-Hamid Publishing, Jordan.
5. Al-Jarjari, F. R. J., & Al-Khatib. (2024). Tahlil Athar al-Istithmar al-Ajnabi al-Mubashir fi al-Batalah li-l-Urdun lil-Mudda 1990–2022. Journal of Business Economics for Applied Research, 2(6).
6. Hassan, A. A. H., & Mutashir. (2024). In‘ikas al-Istithmar al-Ajnabi al-Mubashir ‘ala Ba‘d al-Mu’ashshirat al-Iqtisadiyya fi al-‘Iraq lil-Mudda 2004–2020. Iraqi Journal of Economic Sciences, 22(80).
7. Hassan, D. A. (2025). Al-Istithmar al-Mubashir wa Dawruhu fi al-Ta’thir ‘ala Mu‘addalat al-Batalah fi al-‘Iraq: Dirasat Tahliliyya wa Qiyasiyya lil-Iqtisad al-‘Iraqi. Khazain Journal of Economic and Administrative Sciences, 2(1).
8. Al-Hasnawi, H. S. (2023). Athar al-Istithmar al-Ajnabi al-Mubashir ‘ala Mizan al-Madfu‘at: Tajarib Duwal Mukhtara ma‘a Ishara Khassa li-l-‘Iraq. Master’s thesis, University of Karbala.
9. Al-Khatib, H. B. (2006). Ahammiyat al-Istithmarat al-Ajnabiyya fi al-Tanmiyya al-Iqtisadiyya wa In‘ik asatuha wa Dawruha fi Da‘m al-Mashari‘ al-Saghira. Journal of North African Economics, (4).
10. Al-Rashidi, A. S. M. (2024). Al-Istithmar al-Ajnabi al-Mubashir wa Atharuhu fi Ziyadat al-Iradat al-‘Amma fi al-‘Iraq lil-Mudda 2004–2022. Journal of Business Economics for Applied Research, 20(66).
11. Salman, T. D. (2020). Athar al-Istithmar al-Ajnabi al-Mubashir ‘ala al-Tijara al-Kharijiyya fi al-Buldan al-Namiyya ma‘a Ishara ila al-‘Iraq. Iraqi Journal of Economic Sciences, 18(64).
12. Al-‘Uqabi, M. S. A., & Al-Wa’ili, A. (2025). Tahlil al-Istithmar al-Ajnabi al-Mubashir wa Ba‘d Mu’ashshirat al-Tanmiyya al-Mustadama fi al-Iqtisad al-‘Iraqi lil-Mudda 2004–2022. Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, 17(57).
13. Al-Kar‘awi, H. S. S. (2023). Ta’thir ‘Ard al-Nuqud fi al-Istiqrar al-Iqtisadi fi Duwal Mukhtara ma‘a Ishara Khassa li-l-‘Iraq. Master’s thesis, University of Karbala.
14. Al-Murshidi, A., et al. (2025). Dawr al-Shirakat al-‘Alamiyya fi Tahqiq al-Numuw al-Iqtisadi: Al-‘Iraq Halat Dirasiyya. Al-Warith Scientific Journal, 7 (Special Issue)